

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع، الواردة على الصفحات 6 إلى 29، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للبيانات المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود لفت العناية إلى إيضاح 2-1/أ من البيانات المالية والذي يشير إلى أن الشركة أفصحت عن صافي خسارة قدرها 179.038 ر.ع (2016-19,737 ر.ع) خلال السنة ولديها خسائر متراكمة قدرها 3.266.914 ر.ع (2016-3,087,876 ر.ع) في نهاية فترة الاقرار. طبقاً للإيضاح 2-1/أ، فإن هناك عدم يقين جوهري يُثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على مواصلة عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. ولا يوجد أي تعديل في رأينا بشأن هذه المسألة.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية لشركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 من قبل مراقب حسابات آخر، وقد تضمن تقريره بتاريخ 28 فبراير 2017 رأياً غير مُعدل حول تلك البيانات المالية.

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

#### مسائل التدقيق الرئيسية

وقد حدّدنا المسائل الواردة أدناه على أنها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتم تناولها في تقريرنا.

##### أ) تقييم البضاعة الجاهزة

وفقا للإفصاح الوارد في إيضاح 6 من البيانات المالية، فإن الشركة لديها مستويات كبيرة من البضاعة الجاهزة والتي تتكون أساسا من الحجر الجيري والجير الحي. في 31 ديسمبر 2017، بلغت قيمة البضاعة الجاهزة 702,667 ريال عماني، بما يمثل 38% من إجمالي المخزون. وتقوم الإدارة بتقدير كمية البضاعة الجاهزة من خلال استخدام الأحكام وتطبيق الصيغ العلمية. كما تستخدم الإدارة تقديرات هامة لتحديد المستوى العادي للإنتاج وتخصيص المصروفات المباشرة لتقييم هذا المخزون. ونظرا إلى مستوى الأحكام والتقديرات المعنية، فإن تقييم البضاعة الجاهزة يعتبر مسألة تدقيق رئيسية.

ولمعالجة خطر تقييم البضاعة الجاهزة، تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي:

- حضور عملية الحساب السنوي للمخزون الذي تُجرىه الإدارة وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في حساب كمية المخزون؛
- اختبار أساس توزيع تكاليف الإنتاج المنسوبة مباشرة إلى البضاعة الجاهزة؛
- ضمان صحة حساب التكلفة الإجمالية.

كما أخذنا في الاعتبار مدى ملائمة الإفصاحات فيما يتعلق بالتقديرات والأحكام الواردة في الإيضاح 3، وتقييم المخزون في الإيضاح 4/د وتفصيل المخزون في الإيضاح 6 من البيانات المالية.

##### ب) تكوين مخصص المخزون

في نهاية فترة الإقرار، بلغ المخزون 718,688 ريال عماني، وتم مقابله تكوين مخصص للمخزون بطيء الحركة والجامد بقيمة 239,539 ريال عماني على أساس العائد المُقدّر. أما المخزون المتبقي والبالغ 1,143,282 ريال عماني فقد تم مقابله تكوين مخصص للمخزون بطيء الحركة والجامد بقيمة 508,340 ريال عماني. تقوم الإدارة بتقدير مخصص مخزون بطيء الحركة والجامد على أساس العمر الانتاجي لقطع الغيار والمواد الخام والبضاعة الجاهزة. بما أن عملية تكوين المخزون تتضمن استخدام التقديرات والقيمة الدفترية للمخزون يشكل بندا جوهريا في البيانات المالية، فقد اعتبرنا أن ذلك يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- تقييم مدى معقولية نسب المخصصات المطبقة على كل فئة عمرية والتحقق من صحة الافتراضات التي وضعتها الإدارة من خلال تحديد توقعات مستقلة باستخدام الاتجاهات التاريخية ومعايير الصناعة والبيانات المتاحة؛
- الحصول على تقرير التحليل الزمني لعينة مختارة من المخزون واختبار مدى صحته ومراجعة دفتر الأستاذ للمخزون لتحديد أي مخزون بطيء الحركة والمخزون الجامد؛
- حضور عملية الحساب السنوي للمخزون الذي تُجرىه الإدارة لتحديد أي مخزون متقادم؛
- اختبار مدى كفاية ومعقولية مخصص المخزون بطيء الحركة والمتقادم وفقا لسياسة تكوين مخصصات المخزون المعتمدة؛
- مراجعة تحليلية لمعدلات دوران المخزون على مدى السنوات الثلاث الماضية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية

(ب) تكوين مخصص المخزون (تابع)

التقديرات والأحكام التي استخدمتها الإدارة والافصاحات ذات الصلة واردة في الايضاحين 3 و 6 من البيانات المالية.

(ج) انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات

في 31 ديسمبر 2017، بلغت القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات 5.43 مليون ريال عماني (2016 - 5.62 مليون ريال عماني). وقد تحملت الشركة خسائر على مدى السنوات السابقة كما تعكسه خسائرها المتراكمة البالغة 3.27 مليون ريال عماني (2016 - 3.09 مليون ريال عماني) في نهاية فترة الاقرار. خلال السنة، كانت هناك حالات إغلاق المصنع بسبب الإصلاحات الكبرى. ومن الواضح أن الشركة لم تتمكن من توليد مستويات كافية من العائدات لاسترداد القيمة الدفترية لممتلكاتها وآلاتها ومعدات بطريفة اقتصادية وهي تمثل مؤشرات على انخفاض القيمة.

قامت الإدارة بإجراء مراجعة لانخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات باستخدام نموذج تقييم يستند الى توقعات التدفقات النقدية لتحديد القيمة القابلة للتحقيق. ونظرا لعنصر التقديرات والأحكام في توقع التدفقات النقدية المستقبلية وخصوماتها، فقد اعتبرنا أن ذلك يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

وتضمنت اجراءاتنا لمعالجة تقييم انخفاض القيمة ما يلي :

- مراجعة مدى ملائمة المنهجية التي استخدمتها الإدارة في احتساب القيمة المستخدمة لغرض تقييم انخفاض القيمة؛
- الحصول على توقعات التدفقات النقدية التي أعدتها الإدارة وتقييم مدى معقولية الخلاصات فيما يتعلق بالافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة بما في ذلك توقعات تدفق الإيرادات ومعدلات النمو وطاقات المصنع ومعدل الخصم؛
- مقارنة الافتراضات والتوقعات مع تحليل السوق الخارجية؛
- اختبار دقة العمليات الحسابية المعنية.

التقديرات والأحكام التي استخدمتها الإدارة والافصاحات ذات الصلة واردة في الايضاحين 3 و 5/ح من البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة. إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استنادا الى العمل الذي أنجزناه، الى أن هناك خطأ جوهريا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع (تابع)

### المعلومات الأخرى

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، (الذي لم نستلمه كما في تاريخه)، وإذا أستنتجنا أن هناك خطأ جوهري، فنحن مطالبون بإيصال المسألة إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة.

### مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة ومجلس الادارة مسؤولان عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة 1974 وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة ومجلس الادارة مسؤولان عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الإستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة ومجلس الادارة يعتزمان تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديهما بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستُمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً الى هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقوليّة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة صناعة مواد البناء والمقاولات ش.م.ع.ع ( تابع )

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقرارا إلى مجلس الإدارة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات التنظيمية

كما أن البيانات المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، مع المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة 1974 وتعديلاته، ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

إن الأفاضل/ جون أدكوك هو شريك الارتباط في عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير مراقب الحسابات المستقل هذا.

2018\_\_\_\_\_

